



إغلاق مضيق هرمز يهز الاقتصاد العالمي ويكشف

هشاشة سلاسل الإمداد

رأى الكاتب الإيراني "مرتضى فاخري" أن الحرب في الخليج الفارسي وما رافقها من تعطيل للملاحة في مضيق هرمز لم تقتصر آثارها على أسواق النفط والطاقة، بل امتدت لتصيب البنية العميقة للاقتصاد العالمي، كاشفة حجم اعتماد الصناعات الحديثة وسلاسل التوريد الدولية على هذا الممر الاستراتيجي، ومؤدية إلى اضطرابات واسعة في قطاعات الإنتاج والتكنولوجيا والزراعة والخدمات الصحية.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة "اقتصاد سرآمد"، يوم الأحد ٧ حزيران/ يونيو، أن توقف تدفق المواد الأساسية عبر الخليج الفارسي أدى إلى أزمات متلاحقة في العديد من الصناعات، مشيراً إلى أن نقص الكبريت تسبب باضطرابات كبيرة في إنتاج حمض الكبريتيك المستخدم في معالجة المعادن الاستراتيجية، مما انعكس سلبيًا على صناعات النيكل والنحاس والكوبالت في عدد من الدول الصناعية والنامية.

وتابع الكاتب: "أن سوق الهيليوم العالمي تعرض لهزة كبيرة بعد تراجع الإمدادات القادمة من المنطقة، الأمر الذي انعكس مباشرة على صناعة أشباه الموصلات والمعدات الطبية المتقدمة، ولاسيما أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي، ومواضع قطاعات حيوية أمام تحديات غير مسبوقة.

ولفت فاخري إلى أن صناعة الألمنيوم كانت من بين أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة، حيث أدى تعطل الإمدادات إلى ارتفاع التكاليف وتوقف خطوط إنتاج في صناعات السيارات والبناء والتعبئة والتغليف، فيما واجهت شركات عالمية صعوبات في تأمين المواد اللازمة لاستمرار نشاطها.

ونوه الكاتب إلى أن ارتفاع أسعار النفط ومشتقاتها تسبب باضطرابات واسعة في الصناعات البلاستيكية والمنتجات الطبية ومواد التعبئة والطباعة، ما أدى إلى انتقال آثار الأزمة من المصانع الكبرى إلى السلع الاستهلاكية اليومية في مختلف الأسواق العالمية.

وأوضح أن التداعيات الخطيرةزت في قطاع الأمن الغذائي العالمي نتيجة ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي وتراجع إنتاج الأسمدة النيتروجينية، الأمر الذي هدد الإنتاج الزراعي في العديد من الدول وزاد المخاوف من موجات جديدة من ارتفاع أسعار الغذاء.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن الأزمة أثبتت هشاشة نموذج الاقتصاد العالمي القائم على سلاسل التوريد فائقة الترابط، مشدداً على أن أي اضطراب في الخليج الفارسي قادر على إحداث تأثيرات واسعة تتجاوز حدود المنطقة وتمتد إلى مختلف القطاعات الاقتصادية حول العالم.

إصلاح مجلس الأمن ضرورة ملحة لمنع تكرار الاعتداءات على الدول المستقلة

رأى الكاتب الإيراني "نبي الله عشقي ثاني" أن الاعتداء العسكري الأمريكي على إيران، الذي جاء بتحريض من الكيان الصهيوني بزريعة مزاعم متعلق بالبرنامج النووي الإيراني، كشف مجدداً حجم العجز الذي يعانيه مجلس الأمن الدولي في أداء مهمته الأساسية المتمثلة في حماية السلم والأمن الدوليين ومنع الاعتداءات والحروب بين الدول.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة "آرمان ملي"، يوم الأحد ٧ حزيران/ يونيو، أن هذا العدوان لم يقتصر على استهداف المنشآت العسكرية والصناعية، بل أدى إلى استشهاد عدد من القادة السياسيين والعسكريين، وألحق أضراراً واسعة بالبنية التحتية، كما تسبب في تعطيل الأنشطة الاقتصادية والحق الضرر بالمؤسسات التعليمية إضافة إلى الحاق خسائر كبيرة بالمواطنين وحياتهم اليومية. وتابع الكاتب: أن التطورات الأخيرة أظهرت بوضوح أن الأليات المعتمدة داخل مجلس الأمن لم تعد قادرة على الاستجابة السريعة والفاعلة للأزمات، إذ غالبًا ما يتحرك المجلس بعد وقوع الكوارث وسقوط الضحايا وتفاقم الخسائر، الأمر الذي يجعل تدخله محدود الأثر وغير قادر على منع تداعيات الحروب والصراعات. ولفت عشقي ثاني إلى أن الادعاءات المتعلقة بسعي إيران إلى إنتاج سلاح نووي تتجاهل حقيقة الموقف الإيراني المعلن، والمتمثل في تحريم هذا النوع من الأسلحة وفق الفتوى الصادرة عن قائد الثورة الشهيد، فضلاً عن اطلاع المؤسسات الدولية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على هذا الموقف بشكل رسمي.

وأوضح الكاتب أن الاتفاق النووي الذي جرى التوصل إليه بعد سنوات من المفاوضات الدولية أقر بحق إيران في تخصيب اليورانيوم ضمن الأطر المتفق عليها وتحت إشراف الجهات الدولية المختصة، إلا أن هذه المعطيات لم تمنع استمرار الضغوط والتهديدات الموجهة ضد طهران.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن استمرار حالة العجز داخل مجلس الأمن يهدد الاستقرار الدولي، داعياً إلى إصلاحات جوهرية في بنية المجلس وآليات عمله بما يضمن منع الاعتداءات وصون السلم العالمي قبل أن تتسع دائرة الأزمات وتعاظم المخاطر التي تواجه المجتمع الدولي.

فخ التفاوض الأميركي في بيروت ومخططات الاستكبار

أكد الكاتب والباحث السياسي الإيراني "حنيف غفاري" أن المفاوضات التي تجريها حكومة "نواف سلام" في بيروت مع ممثلي الولايات المتحدة والكيان الصهيوني -بهدف ادعائي يزعم إنهاء الحرب والتصعيد- قد آلت إلى مخرجات عميقة وفتحت الباب لمزيد من الوقاحة والتجاوزات الصهيونية ضد لبنان، مشيراً إلى أن الإدارة الأمريكية تلعب في هذه المعادلة دوراً مزدوجاً ومتناقضاً يجمع بين "الوسيط" و"داعم العدوان" في آن واحد، مما يفقد الدبلوماسية ماهيتها الحقيقية، ويحرم لبنان من طرح مطالباته المشروعة على طاولة المفاوضات.

وأضاف غفاري، في مقال له في صحيفة "وطن امروز"، يوم الأحد ٧ حزيران/ يونيو، أن الرئيس اللبناني "جوزف عون" ورئيس الوزراء "نواف سلام" وقعوا في خطأ ذاتي خطير عبر الدخول في معادلة ترسم واشنطن وتل أبيب كامل تفاصيلها وأدواتها، لافتاً إلى أن المبادرة التي طرحها وزير الخارجية الأمريكي ثيبت السعي الأمريكي لفرض "التزامات قطعية على بيروت" مقابل "نسبية وغياب للتهديدات من جانب تل أبيب"؛ حيث تطالب واشنطن بوقف العمليات العسكرية من طرف واحد للمقاومة "حزب الله وحركة أمل"، مقابل مجرد تعهد صهيوني في فضفاض بـ"عدم تصعيد التوترات"، دون إلزام الاحتلال بالانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة في الجنوب.

وتابع الكاتب موضحاً أن التيار المتغرب في لبنان يتناغم بشكل سافر مع أهداف واشنطن وتل أبيب الرامية لفرض مشروع نزع سلاح المقاومة، بدلاً من التركيز على صون الاستقلال والسيادة الترابية، ونوه بأن انحراف حكومة بيروت عن تغليب المصالح الوطنية والسعي وراء استجداء رضا القوى الخارجية والعدو يمثل ضربة لشرعيتها السياسية، ويعتبر خيانة للمصالح القومية عبر إضعاف متعمد لأوراق القوة والردع الداخلي التي تحمي البلاد.

واختتم غفاري بالتأكيد على أن محاولات حكومة سلام لتضليل الرأي العام عبر تصوير جهاد المقاومة ومطالب التحرير كـ"مغامرة وتطرف"، ومساعي نزع السلاح كـ"عقلانية"، لن تفلح في دفع حزب الله وحركة أمل للتراجع أو التفريط بمقومات الاقتدار الوطني، مؤكداً في ختام مقاله أن تدمير عناصر القوة الذاتية بحجة التهدة سيجعل لبنان بلا دفاع أمام الضغوط الخارجية، وأن إعادة تعريف الأمن القومي لصالح الأجنبي ليس خطأ تحليلياً، بل هو مسار واعي لتجريد البلاد من حصانتها الجيوسياسية.

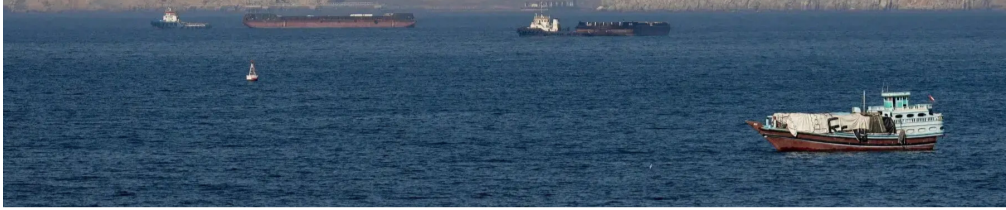
المقالات التي تُنشر في هذه الصفحة تُعَبّر عن رأي كاتبها وليس بالضرورة عن رأي الصحيفة

مقالات ومقابلات

الوقف

٧

مضيق هرمز، ومعارك المستقبل على المعادن النادرة



٦ | **إرمان سليم نجاد**
خبيرة الشؤون الإقليمية

الاعتماد على مصادر محدودة من المعادن النادرة يمكن أن يتحول إلى نقطة ضعف استراتيجية خطيرة. ولهذا السبب، أصبح التنافس على السيطرة على سلاسل التوريد أحد أهم محاور السياسة الدولية.

وخلال السنوات الأخيرة، تمكنت الصين من تحقيق موقع مهيمن في مجال معالجة وتصدير العديد من المعادن الحيوية. وتكشف اللوائح الجديدة التي أصدرتها بكين بشأن أمن سلاسل توريد المعادن أن الحكومة الصينية لا تنظر إلى هذا المجال باعتباره قضية اقتصادية بحتة، بل تراه جزءاً لا يتجزأ من أمنها القومي وقوتها الجيوسياسية.

وفي المقابل، بدأت الولايات المتحدة وأوروبا مساعي حثيثة لتقليل الاعتماد على الصين. فالمشروعات المتعلقة بتخزين استراتيجي للمعادن في الولايات المتحدة، ومحاولات أوروبا إعادة صياغة سلاسل التوريد، تعكس قلق الغرب العميق إزاء هشاشة منظومته التكنولوجية.

ومع ذلك، تكمن المعضلة الرئيسية في أن إنشاء سلاسل توريد بديلة هو مسار طويل الأمد ومكلف للغاية. إذ لا تزال العديد من الصناعات الغربية، من إنتاج أشباه الموصلات إلى الصناعات الدفاعية، تعتمد بشكل جوهري على استيراد هذه المواد، وأي خلل في التدفقات العرضية قد يدفع بالاقتصاد العالمي نحو أزمة خانقة.

مضيق هرمز والأمن البحري والجغرافيا الجديدة للقوق

في هذا السياق، لا يزال مضيق هرمز يحتفظ بأهميته الاستراتيجية، إلا أن هذه الأهمية قد اكتسبت أبعاداً جديدة كلياً. فلم يعد الخليج الفارسي مجرد ممر

للنفط، بل أصبح جزءاً من المسارات الحيوية للتجارة العالمية، والبنية التحتية الرقمية، وسلاسل نقل المواد الاستراتيجية. إن أي أزمة واسعة النطاق في المنطقة لن تقتصر تداعياتها على أسواق الطاقة فحسب، بل ستطال الشبكة المعقدة للصناعات المتقدمة في العالم. إذ تعتمد الصناعات التكنولوجية الغربية بشكل جوهري على استقرار الممرات البحرية وسلاسل التوريد، وهو الأمر الذي ضاعف من الحساسية الجيوسياسية للخليج الفارسي.

وفي ظل هذا المشهد، لم تعد إيران مجرد لاعب في مجال الطاقة، بل تحولت إلى جزء أساسي من معادلة أمن سلاسل التوريد العالمية. فموقعها الجيوسياسي، وإشرافها على ممرات مائية استراتيجية، ودورها في أمن المنطقة، جعل من أي مواجهة عسكرية مع طهران أمراً تتجاوز تبعاته سوق النفط بمراحل. وهنا يتغير مفهوم الردع نفسه؛ فالردع اليوم لا يقتصر على الصواريخ والقدرات العسكرية التقليدية، بل بات يعتمد أيضاً على القدرة على التأثير في الاقتصاد العالمي، وأمن التكنولوجيا، وإدراك الأسواق.

الحرب الإدراكية واقتصاد سيكولوجية الأسواق

تعتبر الحرب الإدراكية في محيط أمن سلاسل التوريد أحد أهم أبعاد التنافس الجديد؛ إذ أصبحت الأسواق العالمية أكثر حساسية أكثر من أي وقت مضى، تجاه التصورات والتوقعات. حتى مجرد احتمال اندلاع أزمة في الخليج الفارسي، أو تقييد الوصول إلى المعادن النادرة، يمكن أن يؤدي إلى قفزات حادة في الأسعار

وزعزعة استقرار الأسواق.

وفي هذا الإطار، تحولت إدارة الإدراك إلى أداة من أدوات القوة الجيوسياسية. وقد أثبتت إيران خلال السنوات الأخيرة قدرتها على استخدام الأدوات الإعلامية، والسيبرانية، والإدراكية لرفع الكلفة النفسية لأي صراع محتمل بالنسبة للغرب. وتكتسب هذه المسألة أهمية مضاعفة في ظل ما تعانیه الاقتصادات الغربية من أزمات تضخمية وتنافس تكنولوجي.

وفي المقابل، يعمل الغرب على إعادة تعريف عقيدته في الأمن السيبراني والاقتصادي؛ إذ أصبح القلق بشأن أمن سلاسل التوريد، وحماية البنية التحتية التكنولوجية، ومواجهة الحرب الإدراكية، جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الكبرى للأمن القومي الأمريكي والأوروبي. والحقيقة هي أن حروب المستقبل لن تُحسم في الميادين العسكرية التقليدية وحدها؛ فسرعة تعطيل سلاسل التوريد، والقدرة على التلاعب بإدراك الأسواق، وإحداث صدمات نفسية، قد تكون مؤثرة بقدر تأثير القوة العسكرية. وكما أشار بعض المحللين الغربيين، فإن السرعة والبرونة في الحروب القادمة قد تصبحان أهم من حجم ونطاق الأسلحة.

إن العالم يخطو نحو عصر جديد من التنافس الجيوسياسي، حيث حلت المعادن النادرة محل النفط في الأهمية الاستراتيجية كما كان الحال في القرن الماضي. لقد ارتبطت ممرات الطاقة التقليدية حالياً بسلاسل توريد التكنولوجيا والصناعات المتقدمة، مما أحدث تحولاً جذرياً في مفهوم الأمن العالمي. وفي هذا النظام الجديد، لا يعد مضيق هرمز مجرد مسار لنافقات النفط، بل هو جزء من الشبكة الحيوية للاقتصاد الرقمي والبنية التحتية الاستراتيجية العالمية. وبناءً عليه، فإن أي أزمة في المنطقة ستتجاوز آثارها أسواق الطاقة لتطال أمن التكنولوجيا والاقتصاد العالمي.

يظهر التنافس على المعادن النادرة أن حروب المستقبل لن تندلع فقط من أجل الأرض أو الطاقة، بل من أجل السيطرة على البنى التحتية لإنتاج القوة التكنولوجية؛ وهي معركة لا تتناح فيها الاقتصاديات، والإدراك، والتكنولوجيا بنفس أهمية الصواريخ وحاملات الطائرات.

هدنة تجارية مؤقتة بين الصين وأمريكا في ظل انعدام ثقة بنيوي

فرض تعرفات جمركية باهظة على السلع الصينية، سارعت بكين بالردّ بالمثل وإجراءات مضادة وفورية، مما أجبر الطرف الأمريكي على التراجع.

إلى أن الصين تطرح نفسها اليوم كقوة متفوقة، الأمر الذي يثير مخاوف عميقة لدى الدوائر الأمريكية من إمكانية أن تنجح بكين في تحدي الهيمنة الأمريكية ومزاحمتها في شتى بقاع العالم، سواء في منطقة غرب آسيا، أو الشرق الأقصى، أو القارة الأفريقية. وخلال الزيارة الأخيرة لترامب إلى الصين، أظهرت الصور والمقاطع المرئية قيام أعضاء الوفد الأمريكي بإلقاء الهدايا المقدمة لهم من الجانب الصيني في سلال المهملات قبيل صعودهم إلى الطائرة، كما أفادت بعض الأنباء بأن الوفد الأمريكي استعان بمضيفين أمريكيين خاصين حتى خلال مأدبة العشاء التي أقامها الرئيس الصيني. إن هذا التوجس وانعدام الثقة بين البلدين حقيقي وله جذور عميقة؛ وتأكيدها لذلك، تمكنت الأجهزة الصينية خلال العامين الماضيين من تفكيك شبكة تجسس أمريكية واسعة ونافذة داخل الصين، وأعقب ذلك عزل وإقالة العديد من المسؤولين الصينيين رفيعي المستوى ممن ثبت تورطهم في هذه الشبكة الاستخباراتية التي أدارتها الولايات المتحدة.

أما بخصوص التطورات الراهنة والرؤية الصينية للأزمات الإقليمية، ولا سيما في منطقة الخليج الفارسي، فإن بكين تسعى جاهدة للحفاظ على أجواء الهدوء والاستقرار في حركة التجارة والاقتصاد العالمي. فالصينيون لا يميلون إلى التصعيد بأي شكل من الأشكال، لأن التوترات تلحق ضرراً مباشراً بمصالحهم، كما أن فرض أي

٦ | **محمد رضا كشاروزر زاجه**
السفير الإيراني السابق لـ"الصين

تحظى الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس الأمريكي إلى الصين بأهمية بالغة من جوانب متعددة؛ بالنظر إلى مكانة الصين كقوة اقتصادية ثانية في العالم وصاحبة اقتصاد صاعد ونشط. كما يسجل الصينيون قفزات نوعية متتالية في شتى المجالات، بما في ذلك قطاعات الفضاء، والذكاء الاصطناعي، والصناعات العسكرية؛ إذ تجلى هذا التقدم في الشق العسكري بامتلاك بكين حالياً لحاملة طائراتها الثالثة، بعد أن كانت تفتقر تماماً لهذه التكنولوجيا في وقت سابق. وفي المقابل، فإن الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى، كانت ولا تزال تنظر إلى الصين باعتبارها المنافس والمشخص الأساسي لنفوذها.

لقد جاء اللقاء بين رئيسي الولايات المتحدة والصين بعد قطيعة دامت تسع سنوات. ففي اللقاءات السابقة التي جمعت مسؤولي البلدين إبان الولاية الأولى لترامب، شهدت العلاقات الصينية - الأمريكية توترات حادة؛ ولعل ما جرى في الأسكا من تصعيد في أعقاب المباحثات التي أجراها وزير الخارجية الصيني مع المسؤولين الأمريكيين، يمثل نموذجاً حياً على ذلك الاحتقان.

ومع ذلك، فإن زيارة ترامب الأخيرة إلى بكين تكتسب صبغة استثنائية بالنظر إلى الهدنة التجارية المحددة بعام واحد والمبرمة بين البلدين، والتي من المتوقع أن تنتهي مفاعيلها في شهري سبتمبر وأكتوبر القادمين. ويعكس تشكيل الوفد الأمريكي المرافق -والذي ضمّ في أغلبيته ممثلين عن كبريات الشركات العالمية إلى جانب